



رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الجمعة، 24 نيسان/أبريل 2020. وقد أدلى ببيانات أيضا معالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيد غلوك كونيوفكا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/273)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سينغر وايسنغر

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التعازي لكل شخص في منطقة عمليات بعثتنا تأثرت حياته بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19). إن الوباء يشكل تحدياً لم يسبق له مثيل لكوسوفو وللمنطقة وتذكيراً بأن هذه التحديات لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الإقليمي.

وتواصل الخسائر البشرية ارتفاعها في كوسوفو وفي جميع أنحاء المنطقة. وفي كوسوفو، استجابت سلطات الصحة العامة بسرعة، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الهيئات الدولية، لاتخاذ تدابير للحد من انتشار المرض. وشمل ذلك إغلاق الحدود والتخوم وفرض قيود واسعة النطاق على التنقل وإغلاق المدارس والعديد من الأعمال التجارية الخاصة وعزل البلديات التي تضررت بشدة. ولا تزال كوسوفو، بسكانها الأصغر حجماً ومواردها المحدودة، معرضة بشكل خاص لخطر تفشي المرض على نطاق أوسع أو حدوث زيادة كبيرة في الحالات الحرجة. وحتى في الوقت الذي يبذل فيه الموظفون الطبيون جهوداً بطولية، فإن موارد الرعاية الصحية في كوسوفو قد استنزفت.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السكان بدأوا يشعرون للتو بالعبء الاقتصادي والاجتماعي الهائل للأزمة الصحية على اقتصاد كوسوفو الهش. وفي هذا الشهر، وافق صندوق النقد الدولي على قرض طارئ بقيمة 56.5 مليون دولار لكوسوفو، يستهدف قطاع الرعاية الصحية والقطاعات الأخرى المتضررة من الأزمة، في حين تعهد الاتحاد الأوروبي للتو بتقديم نحو 100 مليون يورو في شكل قروض بشروط مواتية للمساعدة في استقرار الاقتصاد والتغلب على صعوبات ميزان المدفوعات. وبدأت بعض الدول الأعضاء أيضاً في زيادة دعمها المباشر. ومن المؤكد أنه ستكون هناك حاجة إلى المزيد من الدعم، إلى جانب اتخاذ تدابير قوية للرصد والشفافية والمساءلة لضمان وصول المساعدة إلى أشد الناس احتياجاً.

وقد تم تنشيط التعاون الدولي على أرض الواقع. وتتعاون بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو بصورة وثيقة مع سلطات الصحة العامة المحلية ومع جميع شركائنا الدوليين. وكما ينتظر المجلس، فإن البعثة تقوم بتكليف عملها، ونحن نقف جنباً إلى جنب مع شعب كوسوفو في مكافحة جائحة كوفيد-19. وقد نفتحت البعثة عملها البرنامجي لعام 2020. وكان من بين التعديلات التي أُجريت قيام البعثة بتقديم الدعم المباشر للبلديات والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً. وتتعاون منابرنا الإلكترونية وفريق الاتصالات في البعثة مع وسائل الإعلام المحلية والشركاء لإنتاج ونشر معلومات تتعلق بالصحة، بالشاركة مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو. وأُجريت شخصياً اتصالات مع قادة المنطقة، بمن فيهم رئيس وزراء ألبانيا، السيد راماء، ورئيس صربيا، السيد فوتشيتش، لالتماس مساعدتهم في تعزيز تنفيذ استجابة موحدة وشاملة للجميع. وتقوم البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بزيادة الدعم المستمر للملاجئ وتنفيذ استجابات أخرى للتصدي للعنف المنزلي، الذي ارتفعت حالاته المبلغ عنها بنسبة 36 في المائة خلال شهر آذار/مارس. ونراقب عن كثب الآثار المترتبة على هذه الجائحة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية. واتخذنا أيضاً جميع التدابير اللازمة لكفالة صحة

وسلامة أفراد البعثة، حيث لم تُسجل حتى الآن أي حالات إصابة بمرض كوفيد-19 بين موظفي البعثة أو أي من موظفي الأمم المتحدة الآخرين في كوسوفو.

وكما تبين التجربة في كل مكان، فإن النجاح في دحر فيروس كوفيد-19 يتطلب، على الأقل، أولاً، وجود حكومة تعمل بتركيز؛ وثانياً، تعبئة الناس والموارد؛ وثالثاً، القيادة القوية. ومن السمات المؤسفة للظروف الراهنة في كوسوفو أن الانقسامات السياسية صرفت انتباه العديد من القادة بعيداً عن الأزمة الصحية. وتعمل هذه الانقسامات على الحد من ثقة الجمهور في القيادة السياسية في وقت يزداد فيه القلق وعدم اليقين في أوساط الناس. ومنذ انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير، اتسم المشهد السياسي في بريشتينا بالاستقطاب بين الأحزاب والتنازع على السلطة بين الفصائل. وتجلّى ذلك في خلافات حادة داخل الائتلاف الحاكم وبين الحكومة والرئيس بشأن طائفة من المسائل، تتراوح بين التصدي للوباء إلى رفع التعريفات الجمركية المفروضة على السلع الصربية والحوار مع بلغراد.

وبلغت جداول الأعمال المتضاربة ذروتها بإجراء تصويت على حجب الثقة عن الحكومة الائتلافية في 25 آذار/مارس، في نفس الوقت الذي كانت فيه أزمة كوفيد-19 تعصف بكوسوفو. وتتولى حكومة مؤقتة السلطة ولكن بينما أخطب المجلس اليوم، دعا الرئيس أغلبية بديلة إلى تشكيل حكومة جديدة، في حين وصف رئيس الوزراء هذا العمل بأنه غير قانوني وتعهد بالظعن فيه أمام المحكمة الدستورية. وأياً كانت الخطوات التالية، فمن الواضح في هذه المرحلة أن السخط الشعبي ملموس منذ أسابيع. ومن الضروري ألا يحدث تداخل بين الشكوك السياسية والإجراءات غير الحزبية لمكافحة الوباء.

وربما يؤدي عدم الاستقرار السياسي الداخلي هذا إلى أن تواجه كوسوفو تحديات إضافية في الانضمام إلى الجهود الأوسع نطاقاً لمواجهة الأزمة. ومع ذلك، أود أيضاً أن أسلط الضوء على أمثلة عديدة للتنسيق الإيجابي بين الطوائف وعبر الحدود عندما تمس الحاجة إلى ذلك. فقد قام المسؤولون الصحيون في بريشتينا وشمال كوسوفو وبلغراد مؤخراً بتحسين الاتصال والتنسيق، اللذين كانا مفقودين في بداية هذه الأزمة. ويجري نقل المواد الأساسية بحرية أكبر عبر الحدود، في حين تبرعت الحكومة الصربية مؤخراً بشحنة من مجموعات الاختبار للسلطات الصحية في بريشتينا، وإن كانت قلة من الشخصيات العامة في بريشتينا قد اختارت الرد على هذه المبادرة سلبيًا استناداً إلى مواقف قومية. ويمنح التضامن الذي ظهر بين كبار المهنيين الطبيين والمسؤولين من مختلف الأطياف العرقية والسياسية الأمل في إمكانية أن يزداد التعاون مع استمرار ارتفاع معدل الإصابات.

وقد رحب البعض بإلغاء التعريفات الجمركية البالغة 100 في المائة على الواردات من صربيا والبوسنة والهرسك لفترة أولية، إلى جانب تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع بلغراد، ولكن البعض الآخر اعتبر ذلك غير كاف. وبصرف النظر عن ذلك، فإن هذا القرار شكل خطوة نحو استئناف علاقات تجارية أكثر انتظاماً وعودة إلى مبادئ اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وهو أيضاً علامة هامة على الطريق نحو استئناف الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا. وأشار إلى أن الشبكة الأوروبية لمشغلي نظم نقل الكهرباء قد صوتت لإقرار اتفاق مع شركة KOSTT لنقل الكهرباء في كوسوفو، وهو إنجاز هام للنهوض بكفاءة استخدام الطاقة في المنطقة ولتنفيذ اتفاق الطاقة الذي يسهل الاتحاد الأوروبي.

ورغم عدم وجود خريطة طريق واضحة حتى الآن لمواصلة الحوار، هناك على الأقل إشارات إلى استمرار تركيز الاهتمام على هذه المسألة حتى في الوقت الذي تعطى فيه الأسبقية لحالة الطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا. وأرحب بقيام الاتحاد الأوروبي بتعيين ممثل خاص متفرغ مكلف بالنهوض بالحوار بين بلغراد وبريشينا. وكانت المبادرات المشتركة الأخيرة المتعلقة بالهياكل الأساسية والنقل، التي أطلقت تحت رعاية المبعوث الرئاسي الخاص لحكومة الولايات المتحدة، مثالا آخر على التعاون العملي الممكن عندما تتوفر الإرادة السياسية المتبادلة والدعم الدولي. وبالتطلع إلى إلى مستقبل أبعد، سيكون من الضروري اتباع نهج دولي منسق لدعم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشينا وبلغراد، ولا يزال هذا أفضل أمل لنا في التوصل إلى اتفاق شامل وإدامة السلام.

وقد اختبرت هذه الأزمة مواطني القوة والضعف في الدول الأعضاء والأقاليم في جميع أنحاء العالم. وفي الختام، أود أن أشيد بالقادة والمهنيين على جانبي الحدود الذين يدعم بعضهم بعضا في مكافحة الوباء. وأحث القادة السياسيين على أن يحذوا حذوهم وأن يركزوا على توحيد طاقاتهم مع وضع المصالح الشخصية والسياسية جانبا. وستواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو، وشركاؤنا، تكريس مواردنا ومعارفنا الجماعية للمساعدة. وأغتتم هذه الفرصة لأدعو إلى تقديم المزيد من الدعم المباشر لكوسوفو لتلبية احتياجاتها العاجلة جدا في مجالي الصحة والرعاية الاجتماعية. وكما أكد الأمين العام، لا يمكننا أن ننجح في مواجهة هذا التحدي الهائل والتغلب عليه إلا من خلال التضامن وتضافر الجهود.

وأشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

المرفق الثاني

بيان السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على إحاطته، وأرحب بحضور وزير الخارجية.

واسمحوا لي أولاً أن أنتقل إلى التطورات السياسية التي حدثت مؤخراً في كوسوفو. وندعو القادة السياسيين إلى التحلي بالوحدة والتعاون من أجل مصلحة شعبها. وللاستقرار السياسي أهمية أساسية لإبقاء البلد على مسار الإصلاح، ولكي تواصل كوسوفو السعي لتحقيق تطلعاتها الأوروبية. ونشدد بصفة خاصة على التقدم اللازم إحرازه لكفالة سيادة القانون.

وينبغي أن تشكل حالة الطوارئ الملحة الناجمة عن مرض فيروس كورونا مصدر إلهام للقيادة السياسية لكي تضع خلافاتها السياسية جانبا وتوفر الحماية والمساعدة اللازمين لمواطني كوسوفو في ظل الظروف الراهنة. وفي نهاية شهر آذار/مارس، أعاد الاتحاد الأوروبي تخصيص مبلغ 37 مليون يورو للدعم الطارئ لشركائه في غرب البلقان، وقدم مبلغ 5 ملايين يورو إلى كوسوفو في مجال الدعم الطارئ لمواجهة مرض فيروس كورونا. وهناك مبلغ إضافي قدره 61 مليون يورو مخصص لتدابير الإنعاش الاقتصادي والقروض في انتظار الموافقة عليه.

إن تخصيص الفعال لهذه الموارد وغيرها من الموارد مهمة كبيرة. وهي تتطلب بيئة سياسية مستقرة تعزز وضع السياسات الجريئة والشاملة للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وندعو الجهات الفاعلة ذات الصلة إلى إعطاء الأولوية للخدمات المقدمة لمنع العنف الجنساني والتصدي له، بالنظر إلى الزيادة المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم في مستويات العنف العائلي، الذي يؤثر بوجه خاص على النساء والفتيات. ونكرر دعوة الممثل الخاص للأمين العام جميع مؤسسات كوسوفو وأصحاب المصلحة إلى دعم حقوق الإنسان وعدم إغفال أحد في التصدي لمرض فيروس كورونا.

وتستفيد جهود مكافحة الفيروس وأثره من التعاون الإقليمي الملموس من دون دوافع خفية. ونرحب بالنهج العملي الذي اتبعته السلطات الصربية وسلطات كوسوفو بشأن المسائل الصحية خلال الأزمة الحالية، وهو نهج تيسره اتفاقات سابقة في إطار حوار الاتحاد الأوروبي. ونشجع الطرفين على مواصلة بذل هذه الجهود وزيادة توسيع نطاقها على نحو يصب في مصلحة سكانهما.

كما أن القرار الذي اتخذته حكومة كوسوفو مؤخراً بإلغاء التعريفات الجمركية على السلع المستوردة من صربيا والبوسنة والهرسك قد أسفر عن تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، مع استئناف تدفق السلع. ونأمل في أن تكون هذه المبادرة الإيجابية الأولى مقدمة لمزيد من مبادرات بناء الثقة واستئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا. وندعو إلى تنفيذ الاتفاقات القائمة المبرمة في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، ونرحب بتعيين ميروسلاف لايتشاك مؤخراً ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي في الحوار بين بلغراد وبريشينا وغيره من المسائل الإقليمية لغرب البلقان. ويظل الاتحاد الأوروبي مصمماً على إنهاء الوضع الراهن بين بريشتينا وبلغراد. وندعو الطرفين إلى العمل مع

الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بغية التوصل إلى تطبيع شامل للعلاقات في شكل اتفاق ملزم قانوناً. وفي الختام، أود أن أكرر التزامنا بالعدالة الانتقالية. ولا تزال الروايات المتناقضة عن ماضي كوسوفو تسبب الانقسام. ولن تتمكن كوسوفو من توطيد السلام والمصالحة الدائمين إلا بمواجهة ماضيها بصدق. ومن المهم أن تتشاور السلطات مع المجتمع المدني والمنظمات الشعبية وأن تعمل معها، في إطار جهودها الرامية إلى إبراز الحقيقة وتحقيق العدالة ودفع التعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة. ويجب وضع احتياجات الضحايا في صميم العملية، مع إيلاء اهتمام خاص لمحنة الأشخاص المفقودين وأسره.

المرفق الثالث

بيان السيد ياو شاجون، الوزير المستشار للصين لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ظاهر تانين على إحاطته. وأود أيضا أن أرحب بالسيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا؛ وأن أشكره على بيانه. وقد استمعتُ بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلى به السيد كونيوفكا.

إن القرار 1244 (1999) يشكل أساسا قانونيا مهما لتسوية مسألة كوسوفو. وما فتئت الصين تؤكد أن السبيل لحل مسألة كوسوفو هو توصل الطرفين المعنيين إلى حل مقبول لهما عن طريق الحوار والتشاور وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرحب بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في هذا الصدد.

وتحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ونفهم شواغلها المشروعة فيما يتعلق بمسألة كوسوفو، وننتهي على جهودها الرامية إلى إيجاد حل سياسي لها. ونأمل في أن تبدي كوسوفو الإرادة السياسية اللازمة، وأن تلغي بالفعل تدابيرها الانفرادية بشأن التعريفات الجمركية، وأن تعمل على استئناف الحوار بين الطرفين.

إن المصالحة والتعايش المتناغم بين جميع الفئات العرقية في كوسوفو هي أمور تتماشى مع المصالح الأساسية والاحتياجات الإنمائية لجميع الفئات. وفي هذا الوقت الحرج، الذي يواجه فيه العالم التحدي الاستثنائي المتمثل في وباء مرض فيروس كورونا، يصبح التعاون والتضامن حتميين أكثر من أي وقت مضى. وتأمل الصين في أن تضع جميع الأطراف المعنية مصالح الشعب في المقام الأول، وأن تمتنع عن أي خطاب أو أعمال من شأنها تعقيد الحالة أو تصعيدها، وتهيئ الظروف من أجل التسوية السلمية لمسألة كوسوفو.

وفي ظل هذه الخلفية، من المهم أن يُبقي مجلس الأمن مسألة كوسوفو هذه قيد نظره. وتنتهي الصين على الممثل الخاص للأمين العام تانين وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما بذلاه من جهود نشطة من أجل التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو. ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها البعثة لمكافحة وباء فيروس كورونا. وتؤيد الصين بقوة البعثة في التنفيذ الدؤوب لولايتها وفي القيام بدورها الهام. وندعو الأطراف المعنية إلى أن تكفل بشكل كامل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وتهيئ الظروف التي تمكنهم من تنفيذ ولايتهم في إطار المعايير المتفق عليها.

المرفق الرابع

بيان السيد خوسيه سنغر وايسنغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

نشكر الممثل الخاص ظاهراً تانين على إحاطته وعلى العمل الجدير بالثناء الذي يواصل فريقه القيام به من أجل التنفيذ الكامل لولايته على أرض الواقع حتى في الظروف الراهنة. كما نشكر سعادة السيد إيفيتسا داتشيتش والسيد غلوك كونيوفكا على بيانيهما اليوم.

في البداية، نكرر دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ودعوته العالم للتركيز على مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونحيط علماً، في هذا الصدد، بإعلان بلغراد مؤخراً استعدادها للتعاون مع بريشتينا لمكافحة الجائحة.

ونود أن نهني مواطني كوسوفو على نجاح انتخاباتهم التشريعية الأخيرة، والتي شهدت أعلى مشاركة على الإطلاق في الانتخابات العامة في البلد، مما أدى إلى انتقال ديمقراطي وسلمي. وفي الوقت نفسه، نأسف للمآزق اللاحق الذي تسبب في سقوط الحكومة الائتلافية الحالية. ونشيد بالجهود التي تبذلها السلطات المنتخبة بهدف تشكيل حكومة جديدة ومحاولة وضع جدول أعمال يجسد حاجة شعب كوسوفو إلى المضي قدماً، بما في ذلك الحاجة إلى تطبيع العلاقات مع بلغراد. غير أننا نحث السلطات السياسية في البلد على أن تأخذ الظروف الراهنة في الاعتبار وأن تتخذ التدابير اللازمة لمكافحة كوفيد-19 قبل تحديد موعد الانتخابات المقبلة.

ونحيط علماً بالقرار المتخذ في بريشتينا في 1 نيسان/أبريل فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية. ونلاحظ كذلك أن هذا التدبير شمل إلغاء التعريفات الجمركية المفروضة بنسبة مائة في المائة على السلع الواردة من البوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان أن يمضي الطرفان قدماً في اتخاذ التدابير التي يمكن أن تساعد على التعجيل باستئناف المفاوضات بين بريشتينا وبلغراد، مع وضع الظروف الراهنة في الحسبان.

ونعتقد أن التعاون وتعزيز التدابير الرامية إلى بناء الثقة لا يزالان يمثلان دعامة هامة في تحقيق تطبيع العلاقات. ونود أن نعرب عن تقديرنا، في هذا الصدد، للتعاون الذي تبديه الحكومة والمجتمع المدني والمجتمع الدولي دعماً لتدابير بناء الثقة هذه.

إننا نؤيد المبادرات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، ولا سيما المبادرات الرامية إلى تمكين الشباب والنساء والمجتمع المدني وتلك الرامية إلى النهوض بتعدد اللغات والحوار بين الطوائف واحترام حقوق الإنسان. ونغتتم هذه الفرصة لنهني السيدة فيوسا عثمانى - سادريو على انتخابها رئيسة لبرلمان كوسوفو. وهي أول امرأة تنتخب لهذا المنصب. كما نتقدم بالتهنئة إلى جميع النساء اللاتي انتخبن مؤخراً لمختلف المناصب.

ومن المناسب الإشارة إلى الدور الهام الذي يؤديه وجود نظام عدالة موثوق به في تعزيز سيادة القانون. ولذلك، نود أن نسلط الضوء على الجهود التي تبذلها وحدة رصد القضايا التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من أجل تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وتحسين استقلال القضاء.

أخيراً، نشجع الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما عملاً باتفاق بروكسل وعلى العمل وفقاً للقرار 1244 (1999). ونعيد، في ذات الوقت، تأكيد تأييدنا وتقديرنا للعمل الذي تضطلع به في كوسوفو كل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو سعياً إلى بناء السلام.

المرفق الخامس

بيان السيد غيرت أوفارت، نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

نود نحن أيضا أن نشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته. وكذلك نشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيد غلوك كونيوفكا، وزير خارجية كوسوفو، على بيانيهما.

وتنتهي إستونيا على السيد تانين بصفة خاصة على التقرير الأخير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2020/255) وعلى قيادته عمل البعثة، الذي يساعد على النهوض بالعملية الديمقراطية في كوسوفو وتعزيز حقوق الإنسان. وكذلك نقدر دعم البعثة لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وما تتخذه من مبادرات تستهدف خدمة الشباب ومكافحة العنف الجنساني. ونشيد بالإجراءات الإيجابية التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك التبرع بمعدات طبية لوزارة الصحة في البلد، خلال فترة أزمة مرض فيروس كورونا الحرجة.

ونود أن نشدد على أن التصويت البرلماني على حجب الثقة قد زاد من تعقيد الحالة السياسية في كوسوفو في خضم جائحة كوفيد-19 العالمية. وينبغي استعادة الاستقرار السياسي في أقرب وقت ممكن ويجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تعمل معا لضمان حصول المواطنين على ما يحتاجون إليه من مساعدة طبية ودعم اقتصادي. ولذلك، فإننا ندعو القادة السياسيين والمؤسسين في كوسوفو إلى توحيد جهودهم للتخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19.

ونسلم الضوء، هنا، على المساهمة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لمساعدة كوسوفو، لا سيما في هذه الأوقات العصيبة. فقد ساعدت بعثة الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، في بناء قدرات الهيئات الأمنية داخل مؤسسات دائرة إصلاحات كوسوفو بالتبرع بمعدات تكنولوجيا معلومات لمساعدة موظفيها على عقد اجتماعات إلكترونية.

إن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو هو مفتاح الاستقرار الإقليمي، وينبغي استئناف الحوار بينهما بعد انتهاء الجائحة. ونرحب بتعيين السيد ميروسلاف لايتشاك ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي معنيا بالحوار بين بلغراد وبريشيتينا وبالمسائل الإقليمية الأخرى في غرب البلقان في بداية هذا الشهر، ونتمنى له نجاحا كبيرا في مساعيه.

ونشيد بالقرار الذي اتخذته حكومة كوسوفو برفع التعريفات الجمركية التي كانت مفروضة على الواردات من صربيا والبوسنة والهرسك. فهذه خطوة أولى هامة نحو استئناف الحوار. كما يسرنا أن رئيس صربيا، السيد ألكسندر فوتشيتش، أكد استعدادة للتعاون الكامل مع سلطات بريشتينا في التصدي للجائحة ومساعدة شعب كوسوفو. ومع مرور الوقت واستمرار البلدين في القيام بأعمال تتم عن حسن النية، يؤمل أن تُعالج التحديات التي تواجهها كوسوفو وصربيا بصورة متزايدة في سياق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، والذي يظل شرطا أساسيا لإحراز كل منهما تقدما على مسارها الأوروبي.

وفيما يتعلق بمسار اندماج كوسوفو في الاتحاد الأوروبي، نتطلع إلى استمرار كوسوفو في تنفيذ

اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وهو أمر هام كذلك لاستكمال المزيد من الإصلاحات دعما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وعليه، فإنه عندما يكتسي التعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المزيد من الأهمية، سنرحب بإجراء استعراض استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في حينه.

أخيرا، نود أن نعرب عن أملنا في أن تؤدي الخطة التي اقترحتها الرئيس ماكرون والمستشارة ميركل لاستضافة اجتماع قمة بين صربيا وكوسوفو في باريس، بمشاركة زعمي الطرفين والممثل السامي للاتحاد الأوروبي بوريل، ثمارها.

وإذ نواجه الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، فلنقف معا في تضامن ووحدة وتعاطف، تمشيا مع نداء الأمين العام.

المرفق السادس

بيان السيد وليد بن عبو، نائب المنسق السياسي في البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته. وأرحب أيضا بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا ووزير خارجية كوسوفو في هذا المؤتمر عن طريق الفيديو.

فيما يتعلق بكوسوفو، فإن إحدى الأولويات القصوى لفرنسا هي تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، في إطار الحوار الذي يجري تحت قيادة الاتحاد الأوروبي. وهذا الهدف هو بوصلتنا، وأود أن أدلي بملاحظتين في هذا الصدد.

أولا، ترحب فرنسا بتعيين ميروسلاف لايتشاك في 3 نيسان/أبريل ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي للحوار بين بلغراد وبريشتينا. ونؤيد تأييدا تاما وساطة الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى أن النزاع مسألة أمنية أوروبية. وندعو زعيم كوسوفو وصربيا إلى العمل مع السيد لايتشاك.

ثانيا، نرحب بإعلان حكومة كوسوفو المؤقتة في 1 نيسان/أبريل عن التعليق الكامل للتعريفات الجمركية بنسبة 100 في المائة على السلع من صربيا والبوسنة والهرسك. وهذه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. فقد استؤنف تدفق السلع بين صربيا وكوسوفو، وهو تطور هام. ونشجع الجانبين على اتخاذ مزيد من الخطوات ليتسنى استئناف الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي.

وندرك أن السعي إلى تحقيق ذلك الهدف يجري في سياق صعب بسبب تعبئة جميع الموارد لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). غير أن أزمة كوفيد-19 تبين أن التعاون هو أفضل طريقة لمكافحة التحديات المشتركة، وفي هذا الصدد، أرحب بالتعاون في الميدان بين بلغراد وبريشتينا لمكافحة الجائحة وآمل أن يساعد على إعادة بناء الثقة بين الطرفين. وبالإضافة إلى ذلك، ومع مراعاة الحالة السياسية في كوسوفو، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى تنحية خلافاتهم السياسية جانبا وإعطاء الأولوية لمكافحة كوفيد-19.

وبالإضافة إلى ذلك، أكرر دعم فرنسا لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تعمل بلا كلل من أجل تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وعملها في زيادة التقارب بين الطوائف وتعزيز خطة المرأة والسلام والأمن عمل أساسي ويجب الإشادة به. ويجب أن تستمر هذه الجهود، بالاقتران مع مبادرات الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، ولا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي المعني بسيادة القانون في كوسوفو.

وفرنسا مقتنعة بأن لصربيا وكوسوفو مستقبلا أوروبا مشتركا. وبغية بناء ذلك المستقبل، سنواصل دعم الإصلاحات اللازمة لتوطيد سيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ودعما للوساطة التي يقودها الاتحاد الأوروبي، سنكثف جهودنا لتيسير إبرام اتفاق شامل ونهائي وملزم قانونا بين الطرفين، مما سيسهم في تحقيق الاستقرار الدائم في غرب البلقان.

المرفق السابع

بيان السيد يورغن شولتز، نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة

لقد غيرت العالم الأسابيع القليلة الماضية. إننا جميعا نكافح جائحة مرض كورونا الحالية (كوفيد-19). وينطبق ذلك أيضا على بلدان غرب البلقان. ومما يشجعنا الطريقة التي تدير بها حكومة كوسوفو المؤقتة الجائحة الحالية. فقد اتخذت إجراءات سريعة وناجحة للحد من انتشار فيروس كورونا والتخفيف من آثار الأزمة على البلد. وندعو جميع الجهات الفاعلة وصانعي القرار في البلد إلى العمل معا في هذا الصدد. وما تحتاجه كوسوفو الآن هو الاستقرار وأن تتصرف جميع الجهات الفاعلة بمسؤولية ولصالح مواطني كوسوفو. ونشيد بالتعاون عبر الحدود بين حكومة كوسوفو المؤقتة وحكومة صربيا لمكافحة الأزمة الصحية معا. ومن الأدلة المشجعة أن التقدم ممكن عندما يعمل الجميع على تحقيق نفس الهدف. وينبغي أن تكون روح التعاون هذه مثالا إيجابيا لتسوية الخلافات.

ولا تزال مسألة العلاقة بين كوسوفو وصربيا مصدرا للتوترات الثنائية وعقبة في الحياة اليومية لمواطني البلدين وحجر عثرة على مساري كوسوفو وصربيا صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة لإحراز التقدم في العلاقات بين كوسوفو وصربيا. ويجب أن يكون الهدف هو التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانونا ومستدام، يمكن البلدين من أن يصبحا عضوين في الاتحاد الأوروبي ويسهم في الاستقرار الإقليمي. وسيطلب ذلك بدوره إجراء مفاوضات جيدة التنظيم مع تدخلات هامة من الاتحاد الأوروبي بوصفه ميسرا للحوار. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيبا كبيرا بتعيين الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي للحوار بين بلغراد وبريشينا، السيد ميروسلاف لايتشاك مؤخرا، ونتطلع إلى العمل معه عن كثب.

ونرحب أيضا برفع حكومة كوسوفو للتعريفات الجمركية على السلع من صربيا والبوسنة والهرسك اعتبارا من 1 نيسان/أبريل. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى منذ رفع التعريفات، تدفقت التجارة بحرية عبر الحدود وكان رفع التعريفات خطوة ضرورية من جانب كوسوفو لاستئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وينبغي تسوية المظالم القائمة فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالحوافز التجارية غير التعريفية في إطار الحوار بين كوسوفو وصربيا. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتقديم الدعم.

وندعو الجانبين إلى زيادة بناء الثقة، بما في ذلك وقف حملة إلغاء الاعتراف التي تقوم بها صربيا. وتشمل تلك الجهود أيضا اعتماد خطاب تصالحي تجاه بعضهما البعض، فضلا عن التواصل الشفاف مع الفئات المعنية لتثبيت لها أن التوصل إلى اتفاق شامل يخدم مصلحتها المشتركة.

ولا تزال نؤيد الجهود المبذولة في كوسوفو لاعتماد وتنفيذ نهج يركز على الناجين للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، تمشيا مع القرار 2467 (2019). وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاعتراف به، التي منحت حتى الآن مركز الناجين لـ 785 من مقدمي الطلبات، بمن فيهم 758 امرأة و 27 رجلا. وندعو مؤسسات كوسوفو إلى مواصلة تكثيف عملها بشأن تمكين النساء الناجيات من

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من مختلف الطوائف من التغلب على العزلة، والإسهام في رفاه أسرهن والنهوض بوضعهن ودورهن داخل مجتمعاتهن المحلية.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تشارك المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة في العملية السياسية. وندعو الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي إلى إشراك المرأة والمجتمع المدني في الحوار وفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعميم دمج المسائل الجنسانية في جميع أعمالها وسياساتها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بمثال عملي على ضرورة وفائدة تعزيز التعاون الإقليمي. فقد شرعنا، مع شركائنا الفرنسيين، في وضع خارطة طريق إقليمية لغرب البلقان لتعزيز مراقبة الأسلحة الصغيرة المتاحة بسهولة بالغة في المنطقة. ويشجعنا التقدم المحرز على الصعيد الوطني في بناء قدرات جديدة وعلى الصعيد الإقليمي في تعزيز التعاون والتنسيق عبر الحدود. وقد أكد المؤتمر الوزاري الذي ترأسه وزيراً الخارجية الألماني والفرنسي في 31 كانون الثاني/يناير من جديد الالتزام القوي للمنطقة بأسرها بإنجاح ذلك التقدم وبحل مشكلة الأسلحة المتداولة بصورة غير مشروعة في غرب البلقان بطريقة دائمة.

المرفق الثامن

بيان السيد محسن سيهاب، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن وفد بلدي، أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ظاهر تانين على إحاطته. وأود أيضاً أن أرحب بالنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش. وأود كذلك أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء التطورات الأخيرة على أرض الواقع. وأود اليوم أن ألفت انتباه المجلس إلى النقاط الثلاث التالية.

أولاً، الحاجة إلى استئناف الحوار فوراً. من المؤسف أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي متوقف. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة استكشاف أي سبيل سلمي لاستئناف المحادثات. وينبغي أن تبدي الشخصيات السياسية على أعلى مستوى التزامها بالحوار لإقناع ناخبها بأنهم جادون في السلام. ولن يحرز أي تقدم في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد أو في النهوض بالتنمية الاقتصادية دون استئناف الحوار أولاً.

وندين حوادث تنديس وتخريب المواقع الدينية والمقابر، وهي من بين الآثار السلبية لانعدام الحوار. ولا بد من أخذ هذا بجدية بالغة.

ثانياً، أنقل إلى الدور الهام لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. وتنتهي إندونيسيا على النهج المتعددة التي تتبعها البعثة لإشراك المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية من خلال بناء القدرات واجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل. ويوفر دعمها في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين فيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في كوسوفو جسراً لمداداة جراح النزاع.

وتستحق البعثة أيضاً تقدير المجلس لأنها أصبحت أول عملية لحفظ السلام تحصل على شهادة الأيزو 9001: شهادة معايير إدارة الجودة لعام 2015 عن دعم البعثة للعمليات الميدانية من البداية إلى النهاية. وهذا تأكيد واضح على أن عمليات البعثة موجهة نحو العملاء وشفافة وخاضعة للمساءلة، وتشكل شاهداً على ثقافة الأداء المنشود.

وتتعلق نقطتي الثالثة والأخيرة بتدابير الوقاية من مرض فيروس كورونا (COVID-19). ويبرز تقرير الأمين العام (S/2020/255) أن السلطات في بريشتينا أعلنت حالة طوارئ في مجال الصحة العامة في المنطقة مع ارتفاع عدد حالات الإصابة المؤكدة. وكما نعلم، فإن هذه الجائحة العالمية توجه الانتباه إلى ضرورة التعاون وحماية الضعفاء. ويؤدي العمل مع الجيران دوراً حيوياً في إدارة الجائحة واحتوائها والقضاء عليه. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تبدأ السلطات في بريشتينا العمل مع المجتمعات المحلية المجاورة لمعالجة هذه المسألة دون إبطاء. وندعو إلى وحدة العمل في مواجهة كوفيد-19 وآثاره المحتملة فيما يتصل بالأمن لكفالة عدم تدهور الحالة.

وإذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من الجائحة العالمية الحالية، فهو أننا يجب أن نعمل بجدية

على تحقيق الوحدة والسلام في جميع أنحاء العالم. لقد حان الوقت لوضع كل ضغائن الماضي جانبا والسعي إلى العيش كقلب بشري واحد - قلب واحد ينبض من أجل القضية الوحيدة المتمثلة في تحقيق السلام لكل دولة ولجميع الشعوب.

المرفق التاسع

بيان السيد عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أبدأ بالترحيب الحار بالسيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيد غلوك كونيوفكا، وزير خارجية كوسوفو، اللذين انضموا إلينا هذا الصباح.

كما أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الدقيقة والمفصلة عن أنشطة البعثة.

ويرحب وفدي بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في كوسوفو في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019، والتي جرت، وفقا للمراقبين المحليين والدوليين، في ظل ظروف جيدة على الرغم من وقوع حوادث في بعض المحليات.

بيد أننا نأسف للجمود في الحوار بين بريشتينا وبلغراد، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. من شأن استئناف الحوار، مع تقديم تنازلات متبادلة تهدف إلى إزالة جميع العقبات التي تعترض المفاوضات، أن يسهم في تطبيع العلاقات بين الطرفين.

إن الحالة الأمنية في كوسوفو، التي اتسمت بحوادث تستهدف المواقع الدينية والمقابر وبأنشطة إرهابية، بعض مرتكبيها أفراد أعيدوا إلى الوطن من سورية، تستحق اهتماما خاصا.

ونرحب بالجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وشعبة الوقاية وإعادة الإدماج التابعة لوزارة الداخلية في كوسوفو، لوضع مبادئ توجيهية لتقييم احتياجات إعادة الإدماج وبناء قدرات السلطات المحلية والمركزية.

إن عودة طوائف كوسوفو والمصالحة والعلاقات المجتمعية هي ديناميات تتطلب دعم المجتمع الدولي - وفي المقام الأول الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، شرعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الطوائف والعائدين في كوسوفو، في عقد سلسلة من الاجتماعات التنسيقية بهدف التصدي للتحديات المتصلة بالمشردين داخليا وعملية العودة الطوعية من خلال تعزيز التعاون والتنسيق المؤسسي. وينبغي تشجيع هذه العملية، التي تشمل السلطات المحلية والمركزية فضلا عن منظمات المجتمع المدني. ولهذا السبب أدعو إلى التضامن الدولي دعما للصندوق الاستئماني، الذي أنشئ بناء على توصية لجنة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لمساعدة المجتمعات المحلية التي تعاني من التسمم بالرصاصة.

وستنهدب الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة سدى إذا لم تقترن بتدابير لتوطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان.

أولا، فيما يتعلق بتوطيد سيادة القانون، فإن توجيه الاتهام إلى الأشخاص الذين يُزعم أنهم مذنبون بارتكاب جرائم حرب ضد السكان المدنيين في بعض البلديات أمر جدير بالثناء من جوانب عديدة. وينطبق الشيء نفسه على المشاورات العامة التي شملت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمجتمع

المدني والأكاديميين والطوائف المحلية لمناقشة طرائق إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان، أتاح بناء قدرات مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو ووكالة كوسوفو للإحصاء تطبيق سياسة لحقوق الإنسان في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها. وقد أسهم هذا النهج في تحسين رصد وتقييم التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ الالتزامات بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو يتسق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، ينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها البعثة لزيادة قدرة منظمات المجتمع المدني على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها ودعم مشاركتها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى الإجراءات التي اتخذتها البعثة في سياق بناء المؤسسات وتوطيد سيادة القانون في كوسوفو.

وترحب النيجر بالتدريب على المهارات القيادية الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى النساء، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأوروبي، بهدف تعزيز قدرة المرأة على التأثير في العمليات السياسية وعمليات السلام، كجزء من تنفيذ القرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي عام 8102، عُقد في ليوبليانا منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو. ووفقاً لتوصيات المنتدى وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قدم معهد كوسوفو للقانون مساعدة قانونية مجانية بشأن حقوق المرأة في الملكية، وحقوق الأقليات، وحقوق المشردين داخلياً، واللاجئين، وملتسي اللجوء، والمحتجزين.

وفي إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإطارية بشأن الشباب والسلام والأمن، شرعت البعثة أيضاً، بالشراكة مع فرقة عمل الشباب المتحدة، في تنفيذ مشروع إعمار يهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب من جميع الطوائف في عمليات صنع القرار عن طريق تعزيز مجالس الشباب البلدية وإعداد ميزانيات تراعي المسائل المتعلقة بالشباب.

وفي الختام، سيكون وفد بلدي ممثلاً لو أمكن للسيد تانين أن يخبرنا بالمزيد عن الإجراءات التي اتخذتها البعثة لدعم حكومة كوسوفو في التصدي لجائحة فيروس كورونا.

المرفق العاشر

بيان السيد فاسيلي نيبنزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

نشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته. ونرحب بمشاركة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا. وقد استمعنا بعناية إلى ما قاله لنا السيد كونيوفكا اليوم.

بالمناسبة، إنني انظر إلى العلم الظاهر في خلفية صورة السيد كونيوفكا ولا أعرف علم أي دولة يكون. وإذا حكمنا من خلال الألوان، فقد يكون علم السويد أو أوكرانيا، أو قد يكون علم بربادوس. أو هل ربما يكون، بما أننا نناقش البلقان، علم البوسنة والهرسك؟ وألاحظ أن السيد كونيوفكا تكلم بموجب المادة 93 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. ولذلك نود أن نطلب إبلاغ جميع الذين يتكلمون بموجب هذه المادة بالخلفية والرموز المناسبة عندما يُقدمون إحاطة إلى المجلس.

لا تزال الحالة في كوسوفو تتدهور. إن الصور المشرقة التي عُرضت علينا واستمعنا إليها في هذه الجلسة عن الإنجازات الديمقراطية التي حققتها كوسوفو لم تقنعنا بأن الحالة خلاف ذلك. وما فتئنا نقول باستمرار إن هذا المشروع غير قابل للتطبيق.

إننا نسمع اليوم عن أزمة سياسية جديدة تلوح في الأفق في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، لا تبدي القيادة الألبانية - الكوسوفية أي اهتمام بالحوار بين بلغراد وبريشينا، على الرغم من استعداد صربيا لاستئناف المفاوضات بشأن رفع بريشينا للتعريفات التمييزية. وقد سارع الكثيرون في الغرب إلى الترحيب بإعلان السيد ألبين كورتي، كما فعلوا في جلسة اليوم، عن إلغاء التعريفات اعتباراً من 1 نيسان/أبريل. والحقيقة هي أنها غُلّقت مؤقتاً لا غير، وصاحب ذلك مطالبة بريشينا بمطالب غير مقبولة من بلغراد.

و نرى ونلاحظ محاولات من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتهئية الظروف لاستئناف الحوار. ونعتقد أن هذه المحاولات ستفشل إذا تجاهلوا أحكام القرار 4421 (1999) وإذا لم تُرفع التدابير الانفرادية التي اتخذتها بريشينا.

لا يزال الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا متوقفاً، أولاً وقبل كل شيء لأن الاتحاد الأوروبي لم يكفل وفاء ألبان كوسوفو بالالتزامات التي تعهدوا بها قبل سبع سنوات - بإنشاء رابطة للبلديات الصربية في كوسوفو. ونحن على ثقة بأن السيد ميروسلاف لايتشاك، الممثل الخاص الجديد للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشينا وغيرها من المسائل الإقليمية لغرب البلقان، سيتمكن من إيجاد حل لهذه المسألة.

وما زلنا نشجب الخطط التي تدعمها بعض الدول الأعضاء لإنشاء ما يسمى بجيش كوسوفو، الأمر الذي يتعارض مع أحكام القرار 4421 (1999) ولن يؤدي إلا إلى زعزعة استقرار الحالة في كوسوفو وفي البلقان قاطبة. ونلفت انتباه زملائنا الأمريكيين إلى أن مرفق بوندستيل التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي قد أنشئ في إطار عمليات حفظ السلام من أجل تنفيذ القرار 4421 (1999)، ولكنه أصبح فيما بعد قاعدة عسكرية أمريكية بحكم الأمر الواقع في كوسوفو. وهي تُستخدم الآن لتدريب الوحدات الألبانية في كوسوفو

بهدف إنشاء قوات مسلحة في كوسوفو - خلافا لأحكام القرار 4421 (9991).

وما زلنا ننتظر معلومات ملموسة عن مرتكبي حادث وقع في بلدية زوبين بوتوك في 82 أيار/ مايو 9102، حيث احتجزت شرطة كوسوفو مسؤولين من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وضربتهم. لا تزال هذه الجريمة دون تحقيق ومرتكبوها بلا عقاب. ونطالب بإجراء تحقيق شامل وتقديم مرتكبيها إلى العدالة ونصر على ذلك.

ولا تزال الحوادث التي تستهدف المواقع والمقابر الدينية الصربية مستمرة أيضا. ولم ينفذ القرار المتعلق بقطعة الأرض التي يملكها دير فيسوكي ديتشاني منذ عدة سنوات.

ولا تزال بريشتينا تحجم عن التعاون مع بلغراد في التحقيق في مقتل السياسي الصربي أوليفر إيفانوفيتش في كوسوفو في كانون الثاني/يناير 8102. وفي كانون الأول/ديسمبر 9102، وُجّهت لوائح اتهام لستة من صرب كوسوفو، ولكن هناك شكوكا جدية بشأن نزاهة إجراءات التحقيق.

ويجب أن نشير مرة أخرى إلى أن الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب الادعاء المتخصص في لاهاي لا يعلن شيئا للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها جيش تحرير كوسوفو. وبعد سنوات عديدة من الروتين الذي لا نهاية له من قبل جيش آخر باهظ الكلفة من القضاة والمدعين العامين والخبراء، لم تصدر حتى الآن لائحة اتهام واحدة. كل هذا الهراء القانوني مستمر منذ عام 1102 عندما أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه التحقيق في الحقائق الواردة في التقرير الصادر عن السيد ديك مارتني، العضو السابق في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. ولدينا سؤال: متى سيُقدّم المجرمون الذين ارتكبوا فظائع عديدة ضد الصرب، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية، إلى العدالة؟

لقد عرض رئيس صربيا التعاون بين بلغراد وبريشتينا في مكافحة مرض فيروس كورونا. ونحن نرحب بذلك، ولكننا نشير بقلق إلى نشر بيانات شخصية في وسائل الإعلام بكوسوفو تتعلق بالمصابين بهذا المرض من صرب كوسوفو. وهذا أمر غير مسؤول وغير مقبول.

وفي الختام، نؤيد بلغراد وبريشتينا في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام ومقبول للطرفين يستند أساسا إلى القرار 4421 (9991) - وهو حل يتماشى مع القانون الدولي وأيده مجلس الأمن. ولا يمكن لأي تعجيل في تتبع ما يسمى بالتطبيع النهائي بين بلغراد وبريشتينا أو فرض مواعيد نهائية مصطنعة أن يحقق ذلك الهدف. وينبغي للمجلس أن يواصل تقديم دعمه لبعثة الأمم المتحدة، التي هي وجود دولي رئيسي في كوسوفو يؤدي دورا قياديا في رصد الحالة، والحفاظ على الاستقرار وتهيئة الظروف المفضية إلى حل عن طريق التفاوض.

المرفق الحادي عشر

بيان السيدة حليلة ديشونغ، النائبة الثانية للممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

نشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين على آخر المستجدات القيمة التي قدمها، وعلى تعاونه المستمر مع مجلس الأمن، وعلى تقديمه التقرير الشامل للأمين العام (S/2020/255) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بجميع الممثلين في هذه الجلسة الافتراضية.

ونبدأ بالاعتراف بجميع الجهود الرامية إلى التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي لا يزال لها عواقب بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تكون هذه الاستجابة تعاونية، وفي هذا الصدد، نشجع جميع الدول والهيئات والوكالات المتعددة الأطراف على المشاركة البناءة فيما بينها.

وتشدد سانت فنسنت وجزر غرينادين على ضرورة التزام الطرفين بحسن نية بالتوصل إلى حل سياسي سلمي. وفي ذلك الصدد، نحث الطرفين على استخدام أدوات الدبلوماسية، بما في ذلك الحوار والوساطة والمفاوضات السياسية وغيرها من الوسائل السلمية.

ونغتتم هذه الفرصة لإدانة الحوادث التي تستهدف المواقع الدينية والمقابر، كما ورد في تقرير الأمين العام. تحول هذه الأعمال دون تهيئة بيئة تقضي إلى تحقيق الاستقرار والتقدم والحفاظ عليها.

ونشدد على أهمية مشاركة المرأة في عملية السلام ونشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المساعدة على النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة.

وتتني سانت فنسنت وجزر غرينادين على الجهود التي تبذلها البعثة لتعزيز الأمن والاستقرار في كوسوفو، وترحب بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، التي تشمل العمل مع الشباب وتنفيذ توصيات منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو لعام 2018. ونعترف أيضا بتعاون البعثة الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئات المحلية وهي تضطلع بولايتها.

وإذ نختم، نلاحظ بقلق الحالة السياسية الصعبة في كوسوفو ونأمل في التوصل إلى حل سلمي وعملي.

المرفق الثاني عشر

بيان السيد جيرى ماتجيلا، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بالترحيب بعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدعم من فريق الأمم المتحدة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته، وأشيد بالدور الهام الذي يؤديه الأمين العام في تهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل وسط ومصالحة واستقرار في كوسوفو، على النحو المبين في تقريره الأخير (S/2020/255) المؤرخ 31 آذار/مارس 2020.

ونود أن نؤكد من جديد أن وجود الأمم المتحدة في كوسوفو أمر بالغ الأهمية للتوصل إلى حل سلمي ومستدام ولتشجيع التعاون فيما بين جميع الأطراف وأصحاب المصلحة. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنهني بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أنها أصبحت أول عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تحصل على معيار إدارة الجودة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (أيزو 9001) فيما يخص دعم البعثة للعمليات الميدانية من البداية إلى النهاية. وهذا إنجاز جدير بالثناء لفريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وتواصل جنوب أفريقيا دعم عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومشاركتها البناءة مع جميع أصحاب المصلحة لتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل وسط ومصالحة ووحدة واستقرار في كوسوفو. وفي ذلك الصدد، نؤيد تعاونها المستمر مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمكين النساء والشباب في مجالي بناء السلام والتدريب.

ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لاستمرار العمل مع السلطات والمجتمع المدني، فضلا عن الشركاء الثنائيين والدوليين، في بناء السلام والثقة بين الطوائف في كوسوفو.

ونلاحظ مع القلق الجمود المستمر، الذي أوقف الحوار السياسي، وندعو الجانبين إلى إعادة الالتزام بالحوار واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة العملية إلى مسارها.

وندعو الطرفين خلال هذه الفترة إلى مضاعفة جهودهما من أجل تخفيف حدة التوتر، لأنه يقوض أي آفاق مستقبلية لنجاح الحوار والمصالحة. وللخلافات بين الطرفين فيما يتعلق بشروط استئناف المفاوضات آثار سلبية على تحقيق تقدم. ولا يمكن حل الخلافات القائمة وإرساء الأسس لتسوية سياسية شاملة للجميع ومنصفة ومقبولة للجانبين إلا من خلال الحوار. ونعتقد أنه من خلال تدابير بناء الثقة، سيسود حوار مستمر بين الجانبين.

ونشيد بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف للتصدي للتحديات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونأمل أن تشكل روح التوافق أساسا للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع وعادلة تكون مقبولة للجانبين.

المرفق الثالث عشر

بيان السيد قيس قبطني، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة

في البداية، أشكر السيد ظاهر تانين على إحاطته بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2020/255). وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيد غلوك كونيوفكا.

وإذ نكرر الإعراب عن تقديرنا لدور الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو في حماية حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات، وإرساء أساس لنظام سياسي مستقر، فإننا نؤكد أهمية مواصلة بذل الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية بين بلغراد وبريشينا.

وفي هذا الصدد، تعرب تونس عن تأييدها للحوار بين الطرفين، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. هذا الحوار هو أنسب سبيل لحل المسائل المعلقة بين الطرفين والتوصل إلى حلول تؤدي إلى تسوية شاملة.

ونرحب بتعيين ممثل خاص جديد للاتحاد الأوروبي في كوسوفو لتيسير الحوار بين بلغراد وبريشينا، ونأمل أن يعطي ذلك زخماً جديداً للحوار. ونرحب أيضاً بمبادرة فرنسا وألمانيا لتنظيم مؤتمر قمة بشأن كوسوفو عندما تنتهي الظروف لعقده.

وبالمثل، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل جهوده لتشجيع بريشينا وبلغراد على تتحية خلافتهما جانبا والتركيز على التوصل إلى حلول قائمة على توافق الآراء في إطار قرارات مجلس الأمن.

وفي هذا السياق، ترحب تونس بالخطوات الملموسة التي اتخذتها بلغراد وبريشينا، بدعم من الولايات المتحدة، لتعزيز الاتصال والتعاون الإقليمي من خلال الالتزام بالعمل صوب إقامة وسائل للربط الجوي والبري وعبر السكك الحديدية.

وإذ نعرب عن أهمية مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية، نحث الطرفين على مواصلة المحادثات الرسمية وإعادة النظر في جميع التدابير الانفرادية التي تعوق إجراء حوار هادف.

وفي الختام، نشيد بالاتصال والتعاون الإيجابيين عبر الحدود للتصدي لجائحة فيروس كورونا. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تضامن كبير يهيئ بيئة مواتية للحوار.

ونكرر أيضاً تأكيد دعمنا الكامل لجميع موظفي الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال هذه الأوقات الصعبة التي يسودها عدم اليقين جراء الجائحة. ونشيد بالجهود التي تبذلها البعثة لتقديم الدعم المباشر لأضعف الطوائف في كوسوفو.

المرفق الرابع عشر

بيان السيد ديفيد كلاي، المنسق السياسي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص وفريقه على التزامهما وتفانيهما المستمرين تجاه كوسوفو، على النحو المبين في التقرير الشامل عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2020/255). وأود أيضا أن أعرب عن شكري لمعالي وزير خارجية صربيا ومعالي وزير خارجية كوسوفو على إحاطتهما في هذا الصباح.

إن الحالة في كوسوفو مختلفة اختلافا كبيرا في عام 2020 عما كانت عليه في عام 1999، عندما بدأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملها. وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدور رئيسي في ذلك التحول. وعملت، إلى جانب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، على تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، ليس في كوسوفو فحسب، بل في المنطقة على نطاق أوسع. غير أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، ومن المهم أن تكون جهود البعثة مصممة بعناية للتصدي لها. وما زلنا نؤيد إجراء استعراض لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لكفالة قدرتها على تلبية الاحتياجات الحالية بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ويجب أن يكون التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المهمة الرئيسية للحكومة الحالية في كوسوفو، كما هو الحال بالفعل بالنسبة لصربيا والحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم. وتقف المملكة المتحدة إلى جانب شعب كوسوفو خلال هذه الأزمة العالمية. إن هذا الوقت ليس للمناورة السياسية بل للتعاون، على الصعيدين المحلي والإقليمي. وندعو جميع الجهات الفاعلة، في أعقاب التصويت بسحب الثقة عن رئيس الوزراء، إلى مواصلة احترام الدستور واتخاذ قرارات على وجه السرعة لتمكين الحكومة الحالية أو الحكومة الجديدة من وضع حماية حياة المواطنين في طليعة اهتماماتها. ونرحب بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى حكومة كوسوفو للمساعدة على التصدي للأزمة من خلال إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لدعم شراء المعدات الطبية وتنسيق إمداداتها. ونحث على المضي قدما في هذا الإجراء على وجه السرعة.

لقد كانت هناك أمثلة إيجابية كثيرة على عمل الطوائف المختلفة معا للتصدي لمرض فيروس كورونا. ويتعين على المجلس أن يرحب بالتعاون الذي شهدناه مؤخرا بين وزير الصحة ووزير شؤون الطوائف والعائدين وعمد شمال وجنوب ميتروفيتسا بشأن المسائل المتصلة بطائفة صرب كوسوفو. وينبغي لنا أيضا أن نرحب بالتعاون بين وزارتي الصحة في كوسوفو وصربيا ونشجعه، مثل الاجتماع الإلكتروني الذي عقد مؤخرا بين وزراء البلدين لمناقشة استجابتهما للأزمة. وأشكر وزارة الخارجية الإيطالية على جعل هذا التبادل البناء ممكنا. ونرجو أن تعزز هذه الإجراءات أسس توثيق التعاون داخل كوسوفو وبين كوسوفو وصربيا، خلال الجائحة وبعدها. إن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرض فيروس كورونا أمر ضروري. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بإنشاء حكومة كوسوفو موقعا شبيكا متعدد اللغات، ونطلب منها أن تكفل توافر جميع المعلومات المتعلقة بالمرض بجميع لغات كوسوفو الرسمية.

وأكرر ما ورد في تقرير الأمين العام من الترحيب بالتطورات التي حدثت في هذه الفترة لزيادة الاتصال بين كوسوفو وصربيا. وتظل العلاقات بين كوسوفو وصربيا تشكل ضرورة حاسمة لتحقيق الاستقرار والازدهار الإقليميين وتصب في مصلحة البلدين. وأعيد تأكيد دعم المملكة المتحدة الطويل الأمد للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي باعتباره السبيل إلى التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا وشامل ومستدام بين كوسوفو وصربيا. ونرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة كوسوفو الحالية في 1 نيسان/أبريل بإلغاء التعريفات الجمركية على السلع الواردة من صربيا والبوسنة والهرسك. وندعو صربيا إلى الرد بصورة إيجابية ووقف حملتها لسحب الاعتراف. ويمكن في رأينا تسوية المظالم، بما فيها الحواجز غير الجمركية، في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، إذا توفرت الإرادة السياسية والشجاعة للقيام بذلك. ونتطلع إلى أن يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة للعودة إلى الحوار في أقرب فرصة ممكنة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين ميروسلاف لايتشاك ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي معنيا بالحوار بين بلغراد وبريشتينا ومسائل أخرى في غرب البلقان. ونتطلع إلى العمل معه ومع شركائنا في الرباعية ومع صربيا وكوسوفو من أجل التوصل إلى اتفاق تطبيع شامل وحاسم وملزم قانونا يحترم السلامة الإقليمية ويقبله مواطنو البلدين ويحقق فوائد طويلة الأجل لهم وللمنطقة بأسرها.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب الادعاء المتخصص. فالمملكة المتحدة تؤيد تلك المؤسسات والعمل الهام الذي تضطلع به تأييدا قويا. ونحث حكومتي كوسوفو وصربيا وأعضاء المجلس على التعاون الكامل معها. فيجب تحقيق العدالة للضحايا وأسرههم. ولا يمكننا أن نسمح بوجود ثقافة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم؛ فالسماح بذلك أمر غير معقول ومن شأنه أن يلحق ضررا بالغا بسيادة القانون وآفاق المصالحة في جميع أنحاء المنطقة. ونأسف للبطء في إحراز التقدم في الملاحظات القضائية المحلية على جرائم الحرب ونحث سلطات كوسوفو وصربيا على المضي قدما في التعامل مع هذه الجرائم التاريخية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة كوسوفو في التعامل مع تركة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بتقديم النيابة المحلية لائحة الاتهام الأولى بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع بوصفه جريمة حرب. ونشيد بالعمل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في دعم الضحايا في وصف تجاربهم، وتشجيع حكومة كوسوفو على إيلاء الأولوية للتصدي للعنف الجنسي. وتلتزم المملكة المتحدة بدعم الضحايا ومنع العنف الجنسي بجميع أشكاله. فنحن نعمل، من خلال حملة "كن صوتي" في كوسوفو، على زيادة الوعي العام والتصدي للوصمة التي يعاني منها الضحايا.

لقد صوت شعب كوسوفو لصالح التغيير في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. حيث صوت لصالح حكومة وعدت بالتصدي للفساد والنهوض بالتنمية الاقتصادية. ولا يزال هناك عمل كبير يتعين القيام به لتعزيز سيادة القانون ومعالجة أوجه الضعف في نظام العدالة في كوسوفو. وندعو الحكومة الحالية أو الحكومة الجديدة إلى إيلاء الأولوية للعمل من أجل تحقيق أولويات الشعب على المدى الطويل.

وفي الختام، أود أن أكرر شكري للممثل الخاص وفريقه. ونتطلع إلى مواصلة دعمهما في عملهما الهام.

المرفق الخامس عشر

بيان السيدة تشيريث نورمان-شالي، نائبة الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته هذا الصباح. ونرحب كذلك بمشاركة وزير ي خارجي كوسوفو وصربيا اليوم.

لقد برهنت جائحة فيروس كورونا على أن التعاون الدولي أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويصدق هذا بصفة خاصة على غرب البلقان. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود الملحوظة التي تبذلها حكومتا كوسوفو وصربيا للتصدي للجائحة، وتشجعنا زيادة التعاون بين بريشتينا وبلغراد لتدفق السلع الأساسية والموظفين اللازمين لمكافحة هذا المرض. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن امتناننا للحكومة الصربية على دعمها لرحلات عودة المواطنين الأمريكيين للوطن والعرض السخي الذي قدمته حكومة كوسوفو لدعم الولايات المتحدة في كفاحها ضد مرض فيروس كورونا.

تؤيد الولايات المتحدة الاستقرار والأمن والازدهار في منطقة غرب البلقان، ونحن ملتزمون بمساعدة بلدان المنطقة على النهوض باندماجها في المؤسسات الغربية. وعلاوة على ذلك، نرى أن من المشجع أن نسمع بيانات مستمرة من كل من قادة كوسوفو وصربيا تفيد بأنهم ما زالوا ملتزمين بتطبيع العلاقات.

وتؤكد الحالة الراهنة على الأولوية التي توليها الولايات المتحدة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كوسوفو وصربيا. وعلى الرغم من تعليق التعريفات الجمركية، يجب على كوسوفو أن تلغي جميع تدابير المعاملة بالمثل فوراً ودون شروط. ونشجع كلا الجانبين على تنفيذ اتفاقات لمساعدة الأعمال التجارية على الازدهار وفتح الفرص الاقتصادية لمواطنيهما واستئناف عملية الحوار بجدية.

ونكرر اليوم التأكيد على أهمية المشاركة الهادفة للمرأة في صنع القرار ونرحب بالتقدم المحرز مؤخراً في تمثيل الجنسين في حكومة كوسوفو الجديدة. وعلاوة على ذلك، نتوقع من المؤسسة السياسية في كوسوفو أن تركز على الأولويات المشتركة وأن تلتزم في جهودها بدستور كوسوفو وقانونها. ونرحب أيضاً بتعيين السيد ميروسلاف لايتشاك ممثلاً خاصاً جديداً للاتحاد الأوروبي معنياً بالحوار بين بلغراد وبريشتينا وغير ذلك من المسائل الإقليمية لغرب البلقان. ونتطلع إلى استمرار التنسيق بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في المنطقة.

في حين أن الظروف غير المسبوقة لجائحة كوفيد-19 تكشف عن أهمية التعاون، فإنها توضح أيضاً ضرورة استخدام وقت المجلس وموارده بحكمة - وحيثما تكون الحاجة أكبر. وتكرر الولايات المتحدة الإعراب عن اقتناعها الراسخ بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حققت منذ وقت طويل هدفها الأصلي وينبغي إغلاقها. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين من أجل خفض بعثة الأمم المتحدة تدريجياً وتحديد دور أكثر أهمية للأمم المتحدة في مساعدة كوسوفو وغرب البلقان على تحقيق كامل إمكاناتهما.

المرفق السادس عشر

بيان السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته المفصلة. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وبالسيد غلوك كونيوفكا.

أود أن أذكر بأن صربيا وكوسوفو أبرمتا في مثل هذا الشهر قبل سبع سنوات اتفاقاً تاريخياً، هو اتفاق بروكسل، المعروف أيضاً باسم الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ومنذ ذلك الحين، تم التوقيع على اتفاقات مختلفة في المجالات الرئيسية تدريبياً. ومما يشجع وقد بلدي أيضاً أن يعلم بإنشاء خطوط للنقل قبل شهرين، مع استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين بلغراد وبريشينا. ونرحب أيضاً بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك أسباب تدعو إلى القلق بشأن عدد من المسائل. فقد تم التوقيع على العديد من الاتفاقات، ولكننا نكاد لا نشهد أي تنفيذ لها. ونشهد أيضاً سلوكيات ومواقف غير بناءة من جانب الطرفين تجاه أحدهما الآخر، من بين أمور أخرى. ولا تقيد هذه العقبات في التغلب على الخلافات المتبقية بين الجانبين.

ونحث صربيا وكوسوفو على إزالة جميع العقبات المتبقية. وندعو الطرفين إلى الدخول في حوار بحسن نية وإلى إجراء مفاوضات سلمية لحل خلافاتهما. ونؤيد الأطراف المعنية في التوصل إلى حل دائم وشامل يتماشى مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأحكام القرار 1244 (1999). ونشيد، في هذه العملية، بدعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والعناصر الفاعلة الفردية لإحلال السلام والاستقرار، ليس في كوسوفو فحسب بل أيضاً في بقية البلقان وفي أوروبا وفي جميع أنحاء العالم.

ويسرنا أن نشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أصبحت، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أول عملية لحفظ السلام تحقق معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس في إدارة الجودة في دعم العمليات الميدانية من البداية إلى النهاية. ونشيد بجهود البعثة في التعامل مع جميع الطوائف في كوسوفو والاضطلاع بأنشطة مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتيسير التعاون بين بلغراد وبريشينا. وما زلنا نؤيد الدور الحاسم للبعثة في كوسوفو.

لقد انتشرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أيضاً في كوسوفو، حيث سُجلت مئات الحالات المؤكدة. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الأثر المدمر للجائحة على التطورات الاجتماعية والاقتصادية ورفاه شعب كوسوفو. وفي هذا الصدد، نؤيد البعثة في تنفيذ الأهداف الأربعة الرئيسية لعمليات حفظ السلام في مكافحة مرض كورونا، والتي كان الأمين العام قد خاطب مجلس الأمن بشأنها في 9 نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، نحث جميع أفراد البعثة على البقاء في أمان.

المرفق السابع عشر

بيان السيد إيفيتسا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا

للأسف، أخطب مجلس الأمن اليوم في وقت يواجه فيه العالم بأسره التحدي الهائل الذي تشكله جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وأود أن أعرب عن أمني في أن تؤدي جهودنا المشتركة وتضامننا وتعاوننا المتبادلان إلى التغلب على هذه الحالة الصعبة في المستقبل القريب جدا. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأتقدم بأحر التعازي لأسر ضحايا مرض كورونا في جميع أنحاء العالم، وأن أظهر تضامن صربيا القوي مع جميع البلدان المتضررة من الجائحة.

وأود أن أشير إلى أهمية عقد هذه الجلسة، لأنها تبعث برسالة قوية إلى سكان كوسوفو وميتوهيا بأنهم لم يصبحوا في طبي النسيان، في هذه الساعة العصيبة، وأننا نهتم بهم أكثر من أي وقت مضى، مدركين تماما حقيقة أن أحوالهم المعيشية كانت صعبة حتى قبل تفشي الجائحة.

وقد اتخذنا تدابير حاسمة لمساعدة الصرب في كوسوفو وميتوهيا على مكافحة الوباء - عن طريق توفير المعدات الطبية والوقائية وإرسال الأطباء والموظفين. ولكننا أعربنا أيضا عن استعدادنا منذ البداية للتعاون الكامل مع الألبان والعمل مع ممثلي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا لمكافحة الوباء. فالأشخاص الذين أصيبوا بالمرض في كوسوفو وميتوهيا والذين يتلقون العلاج الطبي في وسط صربيا هم من الصرب والألبان على السواء، وقد تبرعنا في الأسبوع الماضي بألف مجموعة لاختبار فيروس كورونا إلى معهد الصحة العامة في بريشتينا.

وأود أن أؤكد من جديد أن صربيا ستواصل تقديم كل المساعدة اللازمة وإظهار التضامن مع الجميع في هذه الأوقات العصيبة، وأن مكافحة فيروس كورونا وحماية الأرواح البشرية هما الأولوية القصوى اليوم. وفي هذا السياق، سأكتفي بالتطرق بإيجاز إلى الفترة السابقة التي يشملها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/255).

وقد أظهرت صربيا مرارا وتكرارا، ولا سيما في العام الماضي، التزامها القوي بإيجاد حل توافقي لمسألة كوسوفو وميتوهيا يضمن السلام والاستقرار الدائمين، مع إبداء استعدادها أيضا للتوصل إلى حل لن يكون بموجبه أي جانب من الجانبين فائزا مطلقا، ولكنه سيحقق ما يكفي من المكاسب لكي يكون حلا طويلا الأجل ومستداما. وقد ردت صربيا بضبط النفس على جميع الإجراءات الانفرادية والتمييزية التي تقوم بها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا، وتمتنع عن اتخاذ تدابير مضادة وتتصرف كشريك مسؤول يسهم في استقرار الحالة ويهدف إلى تأمين الظروف اللازمة لمسار الحوار دون عوائق.

وكنا نأمل أن تكون انتخابات تشرين الأول/أكتوبر في كوسوفو وميتوهيا وتعيين سلطات جديدة في شباط/فبراير من هذا العام فرصة جيدة لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في بريشتينا لكي تفتح صفحة جديدة في نهجها للحوار وتبدي الاستعداد أخيرا لإجراء المحادثات وتلغي القرار المثير للجدل بشأن فرض التعريفات الجمركية، الذي أدى إلى توقف الحوار لفترة طويلة الآن. ومع ذلك، انتهى بنا الأمر إلى مواجهة مواقف أكثر تطرفا وافتقار مطلق إلى حسن النية للحوار، وهو ما أصبح واضحا بشكل صارخ في البرنامج

الذي قدمته حكومة ألبين كورتي والقرارات التي اتخذتها. إن موقفها من التعريفات التي تقرضها بريشتينا على السلع القادمة من وسط صربيا والبوسنة والهرسك - مما ألحق أضراراً سياسية واقتصادية لا حصر لها بصربيا والمنطقة قاطبة - قد أوضح على أفضل وجه نهجها في الحوار أيضاً.

وعلى الرغم من كل ذلك، واصلت صربيا إظهار التزامها بحل جميع المسائل ذات الصلة بحياة مواطنينا، في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة إلى تعزيز الاتصال وحرية التنقل، فضلاً عن تدفق السلع ورأس المال والخدمات والناس. وفي ضوء ذلك، وكرمز للنوايا الحسنة، وقعنا مؤخراً خطابات نوايا لإنشاء حركة جوية وحركة سكك حديدية بين بلغراد وبريشتينا، فضلاً عن بيان نوايا لوضع اللمسات الأخيرة على بناء طريق سريع يربط بين المدينتين. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للسفير ريتشارد غرينل، المبعوث الخاص لرئيس الولايات المتحدة، على مبادرته وعلى جميع الجهود التي بذلها من أجل التوصل إلى الاتفاق.

ونرحب دائماً بتقديم الدعم والمساعدة في سياق الحوار. ونأمل أن تكتسب مشاركة الاتحاد الأوروبي أيضاً زخماً جديداً بتعيين السيد ميروسلاف لايتشاك ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي للحوار بين بلغراد وبريشتينا، وأن تتوفر الظروف لمواصلة الحوار فور انتهاء الوباء. وكل ما يتطلبه الأمر لتحقيق ذلك هو أن تقوم بريشتينا بخطوة واحدة.

وقد استمعنا إلى عدد لا يحصى من النداءات التي وجهها جميع أصحاب المصلحة المعنيين لإلغاء التعريفات التي لا معنى لها، بما في ذلك في جلسات لمجلس الأمن، ولكن بريشتينا رفضت باستمرار القيام بذلك. وقد أبلغنا مؤخراً بأن كورتي اتخذ قراراً برفع التعريفات الجمركية، ولكن أيضاً بفرض "تدابير المعاملة بالمثل" في نفس الوقت. وكان الهدف من هذه الخطوة المخادعة التي اتخذتها بريشتينا هو دَر الرماد في عيون كل من دعا إلى إلغاء التعريفات الجمركية، مع عدم إحداث أي فرق تقريباً بالمقارنة بالتدابير السابقة.

ولهذا السبب، أود أن أذكر مرة أخرى بأن القرار 1244 (1999) لا يزال وثيقة الأمم المتحدة الوحيدة السارية، التي يجب احترامها، وأن تشكيل جماعة البلديات الصربية التزام لبريشتينا وفقاً لاتفاق بروكسل.

وأغتنم هذه الفرصة لأدعو مرة أخرى إلى العودة إلى الحوار والامتناع عن الخطوات الانفرادية. وقد علمتنا الحالة الراهنة أفضل من أي وقت مضى أننا بحاجة إلى الاعتماد على بعضنا البعض وإدراك أهمية التعاون والاتصال. ومما يؤسف له أن الجو السياسي الحالي في كوسوفو وميتوهيا قد أدى إلى جعل مساعدة صربيا وتضامنها في مكافحة وباء كوفيد-19 موضوعاً للتسييس وسوء التفسير عن طريق الهجمات الوحشية والاتهامات غير اللائقة، التي رد عليها المجتمع الدولي بأسره بالإدانة. ولذلك، يتعين علينا أن نضع خلافاتنا جانباً بمجرد أن نتغلب على وباء فيروس كورونا، وأن نتوصل إلى قرارات وحلول تكفل الحياة الطبيعية والسلمية لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا.

وأود أن أكرر مرة أخرى أننا نرى أن من غير المقبول الربط بين فرض تعريفات مناهضة للحضارة وقرارات إلغاء الاعتراف بإعلان الاستقلال من جانب واحد من جانب ما يسمى بكوسوفو، ولا سيما مع مراعاة أن بريشتينا تعترف بأنها تواصل ممارسة الضغط في جميع أنحاء العالم من أجل

الاعتراف بما يسمى "كوسوفو"، وهو أمر، كما زعمت، تتمتع فيه بدعم متقن من بعض أعضاء المجلس. وإذا طلب الأعضاء أن نتوقف عن الحملات الرامية إلى إلغاء الاعترافات، ألن يكون من المنطقي تماما بالنسبة لهم أن يتوقفوا أولا عن ممارسة الضغط لصالح إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، بينما يطلبون إلى ما يسمى بسلطات كوسوفو أن تحذو حذوهم؟

وفي شباط/فبراير من هذا العام، عندما ظهرت أنباء زائفة تزعم أن جامايكا اعترفت بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، أعرب ممثلو بريشتينا، بمن فيهم هاشم ثاتشي وبهجت باكولي، عن امتنانهم لعضو الكونغرس الأمريكي إليوت إنغل على مساعدته. وفي رسالة موجهة إلى وزير الخارجية مايكل بومبيو، طلب عضو الكونغرس إنغل والسيناتور روبرت مينينديس إبلاغهما "بالسبب في أن الإدارة [الأمريكية] لم تفرض تلك الجزاءات ولم تضغط بنشاط على صربيا لإنهاء جهودها العالمية الرامية إلى إلغاء الاعتراف". وأرجو أن تبينوا لي كيف يمكن اعتبار هذه الخطوات مواتية لتهيئة مناخ جيد لمواصلة الحوار. فلن يتأتى ذلك إلا إذا توقف الجميع عن ممارسة الضغط، ويمكن أن يطلب الشيء نفسه من صربيا.

وفي الفترة السابقة، شعرنا بالجزع بوجه خاص إزاء مسألتين بالغتي الأهمية تتعلقان بالوعود بجعل الخدمة العسكرية إلزامية في كوسوفو وميتوهيا وتمير ما يسمى بالقانون المتعلق بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والعدوان الصربي المزعوم. وأذكر المجلس بأن جلسة خاصة لمجلس الأمن عُقدت في كانون الأول/ديسمبر 2018 (انظر S/PV.8427) لمعالجة الإعلان عن إنشاء ما يسمى بالقوات المسلحة لكوسوفو، وأنا حذرننا في تلك المناسبة، وبعد ذلك عدة مرات، من العواقب الخطيرة لهذه الخطوات التي من شأنها أن تهدد على الفور سلامة الصرب في كوسوفو وميتوهيا وأن تدهور الحالة الأمنية في المنطقة تدهورا شديدا. ويشير البيان المتعلق بالخدمة العسكرية إلى عمل انفرادي وشيك وغير مقبول على الإطلاق من جانب بريشتينا، في انتهاك للقرار 1244 (1999) وولاية قوة كوسوفو التي أنشأها، بوصفها الهيكل العسكري القانوني والشرعي الوحيد في الإقليم.

وفيما يتعلق بالإعلان عن العزم على رفع دعوى ضد صربيا أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة الجماعية المزعومة، فإن ذلك كان مدفوعا بوضوح بمحاولات بريشتينا أن تحجب بطريقة أو بأخرى مسألة المحاكمات المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، لا سيما بعد أن أصبح من الواضح الآن أن من المرجح جدا أنه، على الرغم من سنوات من التأخير، سيتم قريبا رفع لوائح الاتهام الرسمية أمام الدوائر المتخصصة.

إذا رغبتا حقا في بناء مستقبل معا، فإننا ملزمون أيضا بالعمل بطريقة مسؤولة والقول إن أكثر الفئات معاناة في الصراعين في كوسوفو وميتوهيا كانوا مدنيين أبرياء، بغض النظر عن أصلهم العرقي. ولا يمكننا أن نسمح لأحد الجانبين بالقيام بدور الضحية الوحيدة، بينما ننكر الجرائم المرتكبة ضد السكان الصرب. إن أسر المزارعين الذين قتلوا في ستارو غراكو والأطفال الضحايا في غوراجدفاك، وضحايا المذبحة التي وقعت في بحيرة رادونيتش وعمليات القتل في كلشكا، فضلا عن كل واحد من الصرب البالغ عددهم 200 000 صربي تعرضوا للاضطهاد على يد ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو من كوسوفو

وميتوهيا، والذين لم يتمكن سوى 1,9 في المائة منهم من العودة بشكل مستدام، وغير قادرين على العودة إلى ديارهم في كوسوفو وميتوهيا لأسباب تتعلق بالسلامة حتى بعد أكثر من 20 عاما، يستحقون جميعا أن تقدم لهم إجابات. ولذلك، يحدونا الأمل في أن يسهم نشاط الدوائر القضائية المتخصصة المعنية بالنظر في الجرائم المرتكبة في كوسوفو وميتوهيا في تحقيق العدالة للجميع.

وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم بأسره أحد أكبر التحديات في هذا القرن، وعندما يُطلب منا أن نبدي نضجا وجدية، أظهرت سلطات بريشتينا أنها لا تعتبر سلامة المواطنين وحياتهم أولوية قصوى، وأنه لا شيء يهمها أكثر من هوية من يتولى السلطة السياسية. وقد أظهرت عدم فهم كبير لما يعنيه النهج المسؤول، بينما فشلت في التصدي للتحديات الصعبة التي نواجهها جميعا في الوقت الراهن.

أيمكن أخذ الرسائل السياسية التي نقلها ممثلو الحكومة الجديدة آنذاك، التي أُقيمت في أقل من شهرين في تصويت بحجب الثقة، على محمل الجد أم لا، أم ينظر إليها على أنها تخدم أغراضا سياسية محلية فقط أو أنها موجهة إلى المجتمع الدولي. ومع ذلك، فمن الحقائق أن كل كلمة نلفظها في أي وقت وأي قرار نتخذه يمكن أن تكون لهما عواقب غير متوقعة على جميع المواطنين. ويزداد عبء المسؤولية إذا كان المرء يتعامل مع حالة حساسة، كما هو الحال في كوسوفو وميتوهيا. والضحايا الرئيسيون للسلوك السياسي الذي لا يظهر أي دلائل على الاستعداد للتوصل إلى حل توفيقي يرضي مصالح الجانبين الصربي والألباني ليسوا السياسيين، بل الصرب في كوسوفو وميتوهيا، الذين يتعرضون للاعتداء البدني والتهديد ولخطاب الكراهية بشكل يومي، وكذلك الألبان الذين يهرعون الآن إلى صربيا لتلقي العلاج الطبي. ولذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتق القادة السياسيين من أجل عدم التسبب في سياقات تحول دون تطور المجتمع نحو مجتمع ديمقراطي وحديث.

ومما يؤسف له أنه لا يسعني إلا أن أخلص إلى أن ساسة بريشتينا أكدوا مرة أخرى، من خلال سلوكهم في هذه الأوقات الصعبة، حقيقة كانت واضحة للجميع، ولكن بعض أعضاء المجلس لا يعترفون بها، وهي أن مشروع إنشاء دولة كوسوفو المستقلة كان خطأ كبيرا ارتكبه جزء من المجتمع الدولي، فضلا عن أنه لا يمكن إنشاء الدول بقرارات انفرادية.

واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أن جمهورية صربيا تؤمن إيمانا راسخا بأنه ينبغي حل المشاكل عن طريق الحوار، وتأمل تهيئة الظروف اللازمة لذلك في أقرب وقت ممكن. وتسعى صربيا إلى كفالة أننا نبني مستقبلا مشتركا باتباع سياسة للسلام والتعاون.

المرفق الثامن عشر

بيان السيد غلوك كونيوفكا

إنه لشرف عظيم وامتنياز لي أن أخطب مجلس الأمن بصفتي وزير خارجية جمهورية كوسوفا. وبالنيابة عن حكومة جمهورية كوسوفا ومواطنيها وعن شخصي، أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تعازينا للأسر التي فقدت أحباءها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أي مكان في العالم، ولا سيما في البلدان الموقرة الأعضاء في مجلس الأمن.

وقبل ظهور أول حالة من حالات كوفيد-19 في كوسوفا، في 11 آذار/مارس، اتخذت حكومتنا تدابير وقائية فورية، بما في ذلك إغلاق المدارس وحظر الرحلات الجوية. ونتيجة لعملية سريعة واحترافية وفعالة، كان عدد الأشخاص المصابين بكوفيد-19 في كوسوفا قليلا نسبيا، كما أن عدد الوفيات في البلد من جراء الفيروس أقل منه في بلدان أخرى في المنطقة.

في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أجريت انتخابات برلمانية في جمهورية كوسوفا. وأظهرت الانتخابات درجة عالية من الوعي الديمقراطي بين مواطني كوسوفو وحظيت بتقييمات إيجابية من جانب المراقبين الدوليين. وفازت المعارضة في الانتخابات، مع فوز الحركة السياسية التي أمثلها، ليفيزيا فيتيفينديوسي! - التي تعني "حركة تقرير المصير"! - وحصلت على الأغلبية النسبية في برلمان جمهورية كوسوفا. ومنح رئيس الوزراء ألبين كورتي تكليفا من المواطنين بحكم البلد.

وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات في البلديات ذات الأغلبية العرقية الصربية أعلى منها في البلديات ذات الأغلبية العرقية الألبانية. وفاز ممثلو الأقلية العرقية الصربية في كوسوفا بستة مقاعد فقط عن طريق التصويت، ولكن، كما يكفل دستورنا، حصلوا أيضا على أربعة مقاعد إضافية. وحدث الشيء ذاته أيضا فيما يتعلق بالأقليات العرقية الأخرى في البلد. ورغم أن عملية الفرز وإعادة الفرز استغرقت بعض الوقت، إلا أن نقل السلطة تم بطريقة سليمة. وبناء على ذلك، تمثل انتخابات 6 تشرين الأول/أكتوبر 2019 خطوة رئيسية إلى الأمام نحو تحقيق الديمقراطية في كوسوفا.

لقد اعتمد القرار 1244 (1999) في سياق آخر. وكان الغرض منه هو حل الكارثة الإنسانية، وإنهاء القتال، وعودة اللاجئين إلى ديارهم ووقف التطهير العرقي في كوسوفا بعد تنفيذ صربيا لمشروع هيمنة رهيب. والآن تغيرت الحالة تغيرا جذريا. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2020/255)، لم تقع في الأشهر الستة الأخيرة صراعات عرقية في كوسوفا. ولذلك، فقد حان الوقت لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لإكمال مهمتها.

وفي الشهر الأول من عملي كوزير للخارجية، شاركت في عدد من الاجتماعات الإقليمية مع بلدان غرب البلقان؛ وحضر أيضا ممثلون عن صربيا جميع الاجتماعات. والانطباع الذي حصلت عليه خلال الاجتماعات هو أن صربيا لا تزال غير قادرة على قبول الحقيقة البسيطة المتمثلة في أن محكمة العدل الدولية في لاهاي أقرت في 22 تموز/يوليه 2010 ببارث وشرعية استقلال جمهورية كوسوفا، وهو أمر لا رجعة فيه. فلنأخذ جميعا لحظة لننتذكر البيان الصريح الذي أدلت به المحكمة والذي جاء فيه؛

”ترى المحكمة أن إعلان استقلال كوسوفو المعتمد في 17 شباط/فبراير 2008 لم ينتهك القانون الدولي“.

وكلما أسرعت صربيا في فهم ذلك، كلما كانت هناك منافع أكثر لصربيا ولنا وللمنطقة.

وأعلم أن بعض الدول الممثلة اليوم في مجلس الأمن لم تعترف بكوسوفو كدولة مستقلة ذات سيادة. بيد أن الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعترفت بجمهورية كوسوفو. إنني أدعو الدول الأعضاء إلى الاعتراف بجمهورية كوسوفو. فهم لن يحترموا، بذلك الإجراء، الإرادة المشروعة للأغلبية المطلقة لمواطني كوسوفو فحسب، بل كذلك سيحترمون قرار محكمة العدل الدولية ويدعمون السلام والتعاون في منطقتنا.

وينقل تقرير الأمين العام عن لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تقيد بأن 1 646 فردا فقدوا منذ نشوب الحرب في كوسوفو في عام 1999. والشخص الأبرز هو الأستاذ بجامعة بريشتينا أوكشن هوتي. وقد شوهد البروفيسور هوتي آخر مرة في 16 أيار/مايو 1999 في سجن دوبرافا. فقد اعتقله النظام الصربي لأسباب سياسية. وكان ينبغي الإفراج عنه في ذلك اليوم بعد أن أمضى خمس سنوات كسجين سياسي. وأخرجه الحراس من باب الزنزانة ولم يُر مرة أخرى. أين أوكشن هوتي؟ إنه في أيدي مؤسسات الدولة الصربية. وهناك 1 645 شخصا آخرين مثل البروفيسور هوتي. ولدولة كوسوفو ومجتمعها الحق في معرفة مكان وجود أوكشن هوتي. أين الأشخاص الـ 1 646 من كوسوفو؟

ومن المأساة الأخرى التي عمت حياة العديد من النساء والرجال الألبان منذ حرب عام 1999 الاغتصاب. إنها مسألة حساسة جدا، وليس من المستغرب أن العديد من هؤلاء النساء والرجال لا يريدون أن يسجلوا أو تُحدد هوياتهم بسبب الخوف من أن يعيشوا الرعب مرة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، هناك نساء شجاعات قررن مواجهة مخاوفهن وأخذن زمام الأمور. فعلى سبيل المثال، كانت السيدة مارتى تونوج أول امرأة تدلي علنا بشهادتها، في عام 2013، بشأن اغتصابها؛ وقد توفيت في مايو 2016 بمعاش تقاعدي قدره 96 يورو. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت السيدة فاسفيجي كراسنيكي - غودمان مهمة السيدة توناج المقدسة بمواصلة التحدث علنا عن هذه المسألة التي تؤلم أمة بأسرها. ومؤخرا، أظهرت السيدة شهرتي طاهري - سليمانى كذلك قوة لا مثيل لها عندما قررت التحدث عن تجربتها. إنني اليوم أشكر هؤلاء النسوة على شجاعتهن وعلى إلهام وتشجيع نساء ورجال آخرين على السعي إلى تحقيق العدالة. وقد كان معظم الجناة من الجنود أو الشرطة الصربية. إن الاغتصاب جريمة حرب. ونطلب من صربيا أن تحدد جنودها وأفراد شرطتها الذين اغتصبوا النساء والرجال الألبان. فيجب تحقيق العدالة.

ومن آخر الإجراءات الجائرة التي اتخذتها حكومة بلغراد اعتقال مواطننا السيد النذير محمداج. فقد ألقت السلطات الصربية القبض عليه على الحدود بين صربيا وجمهورية كوسوفو في 3 كانون الثاني/يناير. وذكرت أسرة السيد محمداج أنه وأسرته المقربين يعيشون في سويسرا منذ نحو 30 عاما. ولكون السيد محمداج يعاني من مرض السكري، فقد تدهورت صحته تدهورا كبيرا أثناء احتجازه. إننا أناشد الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يستخدموا سلطتهم للتدخل والدعوة إلى إطلاق سراح السيد محمداج من السجن الصربي.

وظلت علاقات بلدنا مع صربيا صعبة. إن حكومة جمهورية كوسوفا مقتنعة بأنه لا يمكن تحسين علاقاتنا مع صربيا إلا من خلال حوار متكافئ وصادق وبناء. ولتهئية هذه البيئة، قررت حكومتنا في 1 نيسان/أبريل إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة السابقة على السلع القادمة من صربيا والبوسنة والهرسك، بنسبة 100 في المائة. وقد اتخذنا، في نفس الوقت، بعض التدابير التدريجية للمعاملة بالمثل للتعويض عن العديد من الحواجز غير الجمركية التي فرضتها صربيا على بضائعنا. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي لصربيا أن تخفض حواجزها التجارية غير الجمركية وأن تنهي حملتها الرامية إلى إلغاء الاعتراف بكوسوفا وأن تكف عن تمويل هياكلها الموازية في بلدنا، لكي تقيم علاقات طبيعية وتسهم في الاستقرار في المنطقة.

وقد بعث رئيس الوزراء كورتي مؤخراً برسالة إلى رئيس الولايات المتحدة، السيد دونالد ترامب، بشأن الحوار مع صربيا. وأجرى محادثة هاتفية مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في 23 آذار/مارس ومحادثة هاتفية أخرى مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 9 نيسان/أبريل. وأوضح رئيس الوزراء كورتي، في جميع هذه الاتصالات، موقف كوسوفا المتمثل في السعي إلى إجراء حوار على قدم المساواة لا يقوض السلامة الإقليمية والطابع الحدودي لدولتنا ويهدف إلى تحسين العلاقات بين كوسوفا وصربيا ويسفر على النحو الأمثل عن الاعتراف المتبادل.

إن مستقبل كوسوفا يقع، لأسباب تتعلق بالثقافة والجغرافيا والتاريخ، ضمن أسرة الديمقراطيات الأوروبية. ولذلك، فإننا ملتزمون بالسعي إلى تحقيق هدف العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة لتحقيق تلك الغاية. وبالمثل، فإننا ملتزمون التزاماً كاملاً بالانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وسنتخذ جميع الخطوات اللازمة لبلوغ ذلك الهدف. وقد أعلنت كوسوفا، في مجال الأمن، التزامها بالسلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق أوروبا. فاستقلال كوسوفا يشكل عاملاً من عوامل السلام والاستقرار في المنطقة، ونحن جزء من التحالف الدولي ضد الإرهاب والأصولية.

وتتطلع جمهورية كوسوفا إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنهوض بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلم والأمن العالميين.